

**بعض عناصر مداخلة السيد أحمد الحليمي علمي**

**المندوب السامي للتخطيط**

**بمناسبة ورشة العمل الدولية حول الإسقاطات الديموغرافية**

**المنظمة بتعاون مع شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة**

**الرباط، 10 شتنبر 2012**

**أهمية الإسقاطات الديموغرافية**

تعتبر الديموغرافيا عاملا مأثرا في التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل بلد. لذا فإن التوفر على بيانات موثوق بها ومحينة حول حجم وبنيات ودينامية اتجاهات السكان ضروريا لتقييم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف فئاته وكذا أداء السياسات التنموية والتقويمات الضرورية لتحسين نجاعتها. كما يرتكز على هذه المعطيات من أجل توقع التطورات المجتمعية في مجال القيم والطلبات الاجتماعية المتجددة. فهي تشكل في هذا الإطار المتغيرات الأكثر متانة حيث تدل على الاتجاهات الأكثر تحديدا في الدراسات الاستشرافية التي من شأنها توقع تحديات الغد ولاتخاذ القرارات المناسبة لمواجهتها.

وهنا تتجلى الأهمية التي تكتسيها الإسقاطات الديموغرافية بالنسبة للدول الفتية كما هو الشأن بالنسبة لبلداننا ولقارة كإفريقيا.

**انفجار ديموغرافي في معظم الدول الإفريقية**

فهذه القارة تسجل التطورات الديموغرافية الأكثر إثارة من بين جميع جهات العالم، حيث سيتضاعف، حسب هيئة الأمم المتحدة، عدد سكانها في غضون الأربعين سنة المقبلة، منتقلا من مليار نسمة سنة 2012 إلى 2,2 مليار سنة 2050. وبهذا سينتقل وزنها الديموغرافي في العالم من 15% إلى 24% مما يشكل تحولا ديموغرافيا هاما.

غير أن هذا التطور الديموغرافي يختلف من بلد إلى آخر حسب مستوى الانتقال الديموغرافي. فإذا كانت دول شمال إفريقيا في المراحل النهائية لانتقالها الديموغرافي بمعدل خصوبة يساوي 2,4 طفل لكل امرأة وهو ما يقارب مستوى الإحلال (2,1 طفل لكل امرأة) وبمستوى نمو ديموغرافي يعادل 1,4%، فإن معظم البلدان الافريقية جنوب الصحراء تسجل معدلات خصوبة تتجاوز بكثير المعدل الإفريقي البالغ 4,5 طفل لكل امرأة ومستويات نمو ديموغرافي تفوق 2%. فعلى سبيل المثال، سجل المغرب سنة 2010 معدل خصوبة يساوي 2,19 طفل لكل امرأة ونموا ديموغرفيا بنسبة 1,1%. في حين سجلت نيجيريا، وهي البلد الأكثر سكانا في إفريقيا ب 157 مليون نسمة، معدل خصوبة يساوي 5,6 طفل لكل امرأة ونموا ديمغرافيا بنسبة 2,5%.

ومع ذلك، وبغض النظر عن مستوى الانتقال الديموغرافي فبسبب التوافد الكثيف للأجيال المولودة في حقب ماضية تتميز بخصوبة جد مرتفعة، نسجل ارتفاعا في عدد البالغين الذين هم في سن الشغل (15 إلى 59 سنة). وهكذا، سينتقل عدد سكان هذه الفئة العمرية من 554,4 مليون نسمة إلى 1,3 مليار نسمة ما بين 2010 و2050، أي بزيادة قدرها حوالي 750,9 مليون شخص. في المغرب، سينتقل هذا العدد من 21 مليون شخص سنة 2012 إلى 24,1 مليون شخص سنة 2050، وهو ما سيشكل تحديا كبيرا للتشغيل خاصة بالنسبة للشباب.

وستحتم هذه التطورات تحولات عميقة في نظم القيم والسلوكيات المجتمعية في قطيعة مع قيم المجتمعات التقليدية. فمع انهيار قنوات التضامن التقليدية التي كانت تساعد على تخفيف كلفة ولوج الشباب إلى سوق الشغل، يتجه هذا التطور إلى تباعد بين ساكنة أغلبها من فئة الشباب وبين البنيات والنخب التقليدية التي تلعب دور الوساطة الاجتماعية والسياسية. وفي سياق الانفتاح على أنماط استهلاكية جديدة وقيم وسلوكات اجتماعية مهيمنة أكثر فأكثر على المستوى الدولي، فإن الحاجيات الاجتماعية والتطلعات نحو العيش الرغيد والمعايير الثقافية لدى جزء من هذه الساكنة يجعلها تبحث عن إطار جديد للتعبير يمكن أن يرتكز، على الأقل لبعض الوقت، على صيغ تنظيمية عفوية أو ذات طابع مصلحي فئوي.

**هل تشكل هذه الفرصة الديموغرافية دعما للتنمية؟**

من شأن انخفاض مستوى الخصوبة في البلدان الإفريقية، خاصة إذا تسارع، أن يقلص من نسب الإعالة (نسبة الغير النشيطين إلى النشيطين) وأن ينمي مستوى الادخار لدى الأسر والاستثمار في العنصر البشري، أو بعبارة أخرى خلق "عائد ديموغرافي". وسيوفر هذا التحول فرصة تاريخية للنمو الاقتصادي بإفريقيا. إلا أن الفرصة الديموغرافية لا توفر بطريقة ميكانيكية مكاسب اقتصادية، إذ يعتبر اعتماد سياسات هيكلية ملائمة خاصة في مجال الصحة والتعليم والحكامة تضمن تثمين الرأسمال البشري وخلق دينامية اقتصادية قادرة على خلق فرص الشغل المنتج واللائق، ضروريا لترجمة آفاق هذه الفرصة الديموغرافية إلى مزيد من الثروات والتقدم الاجتماعي.

ورغم مواردها الطبيعية الغنية (أراضي صالحة للزراعة ومعادن)، فإن التنمية الاقتصادية في افريقيا تعرف، على العموم، تخلفا مقارنة مع باقي جهات العالم ويرجع ذلك على الخصوص إلى تدني مستوى البنيات التحتية وارتفاع حجم القطاع الغير مهيكل وانخفاض إنتاجية القطاع الفلاحي. ويزيد من تفاقم هذه الصعوبات أثر الأزمات الاقتصادية والغذائية وانعكاسات التغيرات المناخية التي تواجه دول إفريقيا مما يدفع فئات واسعة من السكان، خاصة الشباب منهم، إلى الهجرة، نحو بلدان الشمال على الخصوص، بحثا عن آفاق أحسن للعيش.

إن المغرب، من خلال موقعه بين أوربا التي تعرف شيخوخة مرتفعة وتعتمد سياسات انتقائية لليد العاملة وبين إفريقيا التي تعرف انفجاراً ديموغرافيا، يواجه صعوبات متزايدة ناتجة عن ضغوط تدفق الهجرة خاصة من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ويؤمل أن تجد هذه الصعوبات حلولا في إطار التعاون بين دول مصدر هذه الهجرة ودول الوجهة النهائية في إطار تنمية مشتركة ومنفعة متبادلة.

**جودة ومتطلبات إعداد الإسقاطات الديموغرافية**

إن استيعاب تقنيات الإسقاطات الديموغرافية، موضوع هذه الورشة، يعتبر ضروريا لتحديد الاتجاهات المستقبلية والتطورات الديموغرافية الحاصلة بين تعدادين. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن الإسقاطات الديموغرافية تبقى قبل كل شيء نتيجة لحزمة من الفرضيات حول الوفيات والخصوبة والهجرة يتم تطبيقها على ساكنة معينة. وعليه فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار دقة هذه الفرضيات وجودة المعطيات المعتمدة في استعمال هذه الإسقاطات.

إضافة إلى ذلك ونظرا لعدم توفر معطيات حسب مستويات جغرافية أدنى من المستوى الوطني أو حسب مستويات قطاعية، يتم اللجوء في الغالب إلى أساليب أقل متانة وبهوامش خطأ أكبر خاصة على المدى المتوسط والطويل.

**أهمية ونقائص معطيات الإحصاءات العامة للسكان**

تعتمد بلورة الإسقاطات ودراسة التطورات الديموغرافية على الإحصائيات المتوفرة حول الدول الإفريقية والناتجة أساساً عن الإحصاءات العامة للسكان والبحوث الإحصائية.

في غياب سجلات للسكان وأنظمة معممة للحالة المدنية بدول إفريقيا (حسب تقرير حديث للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، فإن 5 دول فقط من بين 28 تمكنت من تقييم نسبة التغطية لأنظمة تسجيل الحالة المدنية خلال العشر سنوات الأخيرة، تسجل معدل تغطية الولادات والوفيات يفوق 90%)، فإن إحصاءات السكان تبقى المصدر المفضل للمعطيات الديموغرافية.

إلا أنه نظرا لصعوبة تنظيم الإحصاءات العامة للسكان ولارتفاع كلفة إنجازها، التي تتوقف جزئيا على تمويل خارجي في العديد من الدول الإفريقية، فإن هذه العمليات لا تجرى إلا مرة في كل عشر سنوات أو أكثر في بعض الدول الإفريقية. وينعكس طول هذه الفترة، زيادة على الآجال الطويلة التي يتطلبها استغلال معطيات هذه العمليات، سلبا على راهنية المعطيات وجودة الإسقاطات الديموغرافية التي تعتمد عليها. وإضافة إلى دورية إنجاز الإحصاءات العامة للسكان، فإن دقة نتائجها تتوقف على عدة عوامل كجودة الأعمال الخرائطية الممهدة للإحصاء العام وكفاءة الموارد البشرية المعبأة وفعالية المناهج المعتمدة في استغلال المعطيات.

من جهة أخرى، غالبا ما لا يمكن الطابع العام لإحصاء السكان من توفير معطيات حول بنيات الوفيات والهجرة الدولية والتي تعتبر ضرورية لإعداد الإسقاطات الديموغرافية، مما يحتم استعمال نماذج غير ملائمة بالضرورة لخصوصيات الدول الإفريقية (جداول الوفيات النموذجية على سبيل المثال).

وبالنظر إلى هذه النقائص، تبقى البحوث الديموغرافية بواسطة العينة ذات أهمية كبيرة خاصة في الفترات الفاصلة بين تعدادين. وهذا هو الشأن بالنسبة للبحث الديموغرافي المتعدد الجولات الذي أنجزه المغرب سنتي 2009 و 2010 والذي مكن من تحيين المؤشرات الديموغرافية الأساسية. فقد مكن تتبع عينة تضم 105 ألف أسرة خلال سنة كاملة، متفاديا الأخطاء الناتجة عن البحوث بأثر رجعي، من توفير معطيات ذات جودة عالية حول مستوى وبنيات الوفيات والولادات والهجرة. ويستشف من نتائج هذه الدراسة، على سبيل المثال، أن معدل الخصوبة يبلغ 2,19 طفل لكل امرأة وهو ما يعادل المستوى المقدر بواسطة الإسقاطات الديموغرافية المعدة انطلاقا من معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004. وخلافا لذلك، سجلت اختلافات واضحة فيما يتعلق بمستويات توقع الحياة عند الولادة (74,8 سنة مقابل 73,1 متوقعة) والهجرة الداخلية (صافي الهجرة بالمدن: 127 ألف مقابل 97 ألف) والهجرة الخارجية (صافي الهجرة الخارجية : 86- ألف مقابل 83- ألف شخص). تكبر هذه الاختلافات كلما زاد المستوى التفصيلي للمؤشرات كما هو الشأن بالنسبة لبنيات السكان حسب السن والجنس. ولهذا، تمت مراجعة الإسقاطات الديموغرافية على أساس النتائج الدقيقة لهذا البحث الديموغرافي المتعدد الجولات. وسيتم مراجعتها مرة أخرى، اعتمادا على نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 والذي شرعت المندوبية السامية للتخطيط في إنجاز الأشغال الخرائطية الممهدة له بداية هذه السنة.

**ضرورة دعم القدرات في مجال الإحصاء والديموغرافيا**

تعتبر الإحصاءات العامة للسكان والبحوث الإحصائية عمليات ثقيلة تتطلب تعبئة موارد مالية هامة وهو ما يفسر ضعف قدرة الإنتاج الإحصائي في العديد من الدول الإفريقية. يضاف إلى الاحتياجات المالية، العجز في الموارد البشرية المؤهلة خاصة في مجال تصميم العمليات الإحصائية وتحليل نتائجها. فعدد الديموغرافيين مثلا ما فتئ يتقلص باستمرار خلال السنوات الأخيرة. ويجب أن يشكل تثمين وتعزيز مهنة الديموغرافي إحدى أولويات متخذي القرار وذلك من أجل دعم القدرات في مجال التكوين الأساسي منه والمستمر. ويمكن أن تلعب في هذا المجال المؤسسات الدولية والدول الغنية دورا هاما.